

المحاضرة الرابعة مقرر قوانين وتشريعات بيئية (ي402)

* إتفاقية سايتس (CITS) لحظر المتاجرة بالأنواع المهددة بالانقراض

بفعل التجارة الدولية

تشمل هذه الإتفاقية الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض ، إذ تعد التجارة بالكائنات الحية ، واحدة من أكثر الأعمال المدرة للأموال ، لذا أصبحت العديد من النباتات والحيوانات عرضة للخطر ودخلت ضمن قائمة الأنواع المهددة بسبب الصيد الجائر وعمليات الجمع المتزايدة لأهداف تجارية، ومثل هذه التجارة تدر مليارات الدولارات كل عام، مما يجعلها مصدر تهديد خطير على الحياة البرية.

وأصبح لزاماً القضاء على التجارة الغير مشروعة في الأنواع البرية من خلال قوانين واتفاقيات دولية لمنع إنقراض الأنواع المهددة ، ومن هذه الإتفاقيات ، إتفاقية سايتس التي تم التحضير لها في واشنطن عام 1973م ، وصدرت في العام 1975م ، ووصل عدد الدول الموقعة على هذه الإتفاقية والملتزمة بمعاييرها حوالي(189) دولة ، وتم من خلالها تصنيف الحيوانات والنباتات ضمن ثلاث ملاحق بدرجات مختلفة.

الملحق الأول: الحيوانات والنباتات المدرجة ضمن هذا الملحق ، هي الأكثر عرضة لخطر الإنقراض. والإتجار بهذه الأنواع لأغراض تجارية هو ممنوع. أما المتاجرة لأغراض علمية فهو مسموح بشرط الحصول على تصريح من هيئات إدارية في كلا البلدين المصدر والمستورد.

الملحق الثاني: الأنواع المدرجة ضمن هذا الملحق ليست مهددة بالانقراض، ولكن قد تندرج ضمن قائمة المهددة بالانقراض بسبب التجارة غير المنظمة، ويمكن المتاجرة بهذه الأنواع في حال الحصول على تصريح خاص من كلا البلدين.

الملحق الثالث: تتضمن هذه المجموعة الأنواع المستوطنة في بعض البلدان، حيث يتم منع المتاجرة بها بالتعاون مع الدول الأعضاء في الإتفاقية، وعمليات تصدير هذه الأنواع يتطلب الحصول على تصريح خاص.

* إتفاقية الأمم المتحدة الخاص بتغير المناخ :

تم التصديق على هذه الاتفاقية فى عام 1992م ، كرد فعل للإهتمام المتزايد بالتغير فى مستويات غازات الغلاف الجوى وخاصة زيادة غازات الدفيئة أوماتسمى (البيوت الزجاجية) التى قد تؤدى إلى إرتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية ، وقد تهدف هذه الإتفاقية الى :

1- تثبيت تركيز غازات (البيوت الزجاجية) فى الغلاف الجوى إلى مستوى يمنع التدخل الخطير للإنسان فى النظام المناخى (مع العلم بأنه لايمكن التأكد علمياً من المستوى الذى يمثل خطراً) وذلك خلال فترة زمنية تسمح للأنظمة الحيوية بالتأقلم مع التغير المناخى.

2- ضمان عدم تهديد الإنتاج الغذائى والتمكين من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية النظام البيئى لأجيال الحاضر والمستقبل.

3- تشجع الاتفاقية جميع الأبحاث العلمية ذات الصلة وكذلك جمع البيانات وملاحظة التغير المناخى ، وتقوم بتقديم إطار عمل وعملية تمكن الدول الأطراف من وضع شروط محددة يمكن تغييرها فى المستقبل فى حال إتاحة معلومات علمية جديدة.